أثر مصداقية السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990 – 2021

– دراسة تحليلية قياسية–

The impact of monetary policy credibility on economic growth in Algeria During the period 1990 - 2021 econometric analytical study

ط.د يوسف الطيب [1]، د . بن دحمان محمد الأمين [2]

[1] جامعة تيسمسيلت ، الجزائر ، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، youcef.tayeb@univ-tissemsilt.dz

[2] جامعة تيسمسيلت ، الجزائر ، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي ، bendahmane.amine@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/21 تاريخ القبول: 2025/02/01 تاريخ النشر: 2025/03/17

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير مصداقية السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 ، حيث تتجلى المصداقية في قدرة السلطات النقدية على إدارة سياساتها النقدية من خلال رصد معدل التضخم بصفة مستقلة و بشفافية ، بالشكل الذي يقي الاقتصاد من الصدمات ، أي أن المصداقية تقلل من حالة عدم اليقين التي تحيط بأهداف السياسة النقدية .

و قد خلصت الدراسة إلى أن مصداقية السياسة النقدية ذات اثر إيجابي لكنه ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي ، في ظل العقبات التي تحيط بالاقتصاد الوطني و غياب الشفافية ، وهو ما يستوجب تعزيز استقلالية البنك المركزي .

الكلمات المفتاحية : أهداف السياسة النقدية ، مصداقية السياسة النقدية ، النمو الاقتصادي ، ARDL

تصنيف JEL : C22 ; O4 ; E61 ; E58 ; E61 .

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of the credibility of monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2021.

Credibility is manifested in the ability of the monetary authorities to manage their monetary policies by monitoring the inflation rate independently and transparently, in order for the economy to avoid shocks. Credibility reduces the uncertainty surrounding the objectives of monetary policy.

The study concluded that the credibility of monetary policy has a positive but relatively weak effect on economic growth, and the reason is the obstacles surrounding the national economy and the lack of transparency, so it is necessary to strengthen the independence of the central bank.

Keywords: Monetary policy objectives, monetary policy credibility, economic growth , ARDL .

JEL Classification Codes : E61 ; E58 ; E61 ; O4 ; C22 .

1. مقدمة:

إن السياسة النقدية و باعتبارها احد أوجه السياسة الاقتصادية، و التي من خلالها تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، النمو و الرفاهية. فمن هنا كان لزاما أن تحظى هذه السياسات النقدية المتبعة بثقة الجمهور، أي أن تتسم بالمصداقية .

على أعتاب القرن العشرين برزت عديد الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت إلى مصداقية السياسة النقدية و المؤشرات التي يمكننا من خلالها قياسها ، إذ يُنظر إلى استقرار الأسعار بشكل متزايد على أنه أهم هدف للسياسة النقدية ، و هو النهج الذي اتبعته لأول مرة نيوزيلندا سنة 1989 م ، من خلال رصد معدل للتضخم ، تبعها في ذلك كل من كندا سنة 1991 ، المملكة المتحدة 1992 ، ... ، فتذبذب الأسعار يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد .

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية ، و التي تم إقرارها من خلال البرامج التنموية المتعاقبة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، برنامج الإقلاع الاقتصادي،...) ، هاته الإصلاحات التي واكبتها إعادة هيكلة للنظام النقدي ، وهو ماتجلى في قانون 90-10 ،الأمر الرئاسي 03-11 ، الأمر 10-04 ، قانون 17-10 ، ... ، كل هذا من اجل تحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادي (تستهدف الجزائر تحقيق معدل نمو اقتصادي ب 4.6٪ في آفاق سنة 2025 م) ، مع الحفاظ على ثبات الأسعار .

أ. **إشكالية الدراسة** : سنحاول في هاته الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية :

- **ما مدى تأثير مصداقية السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وللإجابة على إشكالية البحث أدرجنا الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل مصداقية السياسة النقدية ؟
- كيف تتحدد مصداقية السياسة النقدية من خلال أهدافها ؟
- هل لمصداقية السياسة النقدية علاقة بالنمو الاقتصادي ؟

ب. **فرضيات الدراسة** :

- تتمثل مصداقية السياسة النقدية في استقرار الأسعار في الأجل الطويل .
- يعتبر كل من التضخم و النمو الاقتصادي محددا لمصداقية السياسة النقدية.
- هناك علاقة تربط بين النمو الاقتصادي و مصداقية السياسة النقدية.

ج. **أهمية الدراسة** :

- تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على السلطة النقدية ومدى مصداقيتها من خلال السياسات النقدية المنتهجة ، و ما تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر .

د. **أهداف الدراسة :**

- التطرق إلى مصداقية السياسة النقدية مفهوما ومضمونا.
- القدرة على التنبؤ بالسياسة النقدية كإتجاه نحو المصداقية .
- تحديد العلاقة بين مصداقية السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .

هـ. **منهجية الدراسة** : لقد اعتمدنا في دراستنا على :

- المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل من خلال توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية ، أهدافها وأدواتها ، النمو الاقتصادي و كذا مصداقية السياسة النقدية .
- المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL .

و. **الدراسات السابقة :**

- دراسة Tadajeu Wemba وDessey-Karl وPatrick-nelson Daniel والتي كانت بعنوان : Does the Credibility of monetary policies affect Economic Growth in Sub-Saharan Africa ? و التي خلصت إلى أن مصداقية السياسة النقدية عموما تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، إلا انه في عينة الدراسة و التي شملت 22 دولة من وسط إفريقيا تبين أن لمصداقية السياسة النقدية تأثير محدود و غير فعال على النشاط الاقتصادي ، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم كفاءة قنوات نقل السياسة النقدية .
- دراسة كل من Patrick Perrier و Robert Amano و التي كانت بعنوان : Crédibilité et politique monétaire (مجلة بنك كندا) ، و التي خلصت إلى أن المصداقية العالية يمكن أن تسهل تحقيق الأهداف المرجوة لصانعي القرار ، كما أنها تزيد من شفافية البنك المركزي ، رغم تأثرها (تحيد عن الأهداف المعلنة) في الأمد القصير .
- دراسة أمينة بركان و نور الدين جليد بعنوان: مصداقية السياسة النقدية و إشكالية استهداف التضخم في الدول النامية – دراسة تحليلية – والتي توصلت إلى انه يمكن التنبؤ بالتضخم و المتغيرات النقدية كما يمكن تنفيذ سياسة نقدية مستندة إلى السوق على نحو فعال.

أولا :الإطار النظري للدراسة :

1. مفهوم السياسة النقدية :

لقد أخذت السياسة النقدية حيزها من الاهتمام ، و هو المصطلح الذي ظهر في أدبيات الاقتصاد مع بداية القرن 19 م ، و فيما يلي بعض التعاريف :

- هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار الأسعار . (الموسوي، 2014، صفحة 73)
- تعريف **Kent**: هي مجموعة الوسائل التي و القرارات التي تتخذها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لغرض بلوغ هدف اقتصادي معين . (السامرائي، صفحة 155)
- الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم . (غدير، 2010، صفحة 31)

2. أدوات السياسة النقدية : (الأدوات الكمية)

1.2 سعر إعادة الخصم :

طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1839 م ، وطوره بنك إنجلترا سنة 1847 م ليكون كوسيلة للسيطرة على الائتمان ، وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة الخصم للأوراق التجارية و الاذونات الحكومية للبنوك (بغداوي، بوكرشاوي، و عيسى، 2022، صفحة 99)

2.2 عمليات السوق المفتوحة :

ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية ، الذهب و العملات الأجنبية والسندات العمومية ،واذونات الخزينة في السوق النقدية و/أو المالية بغرض التأثير على الائتمان . (خليل، 2014، صفحة 97)

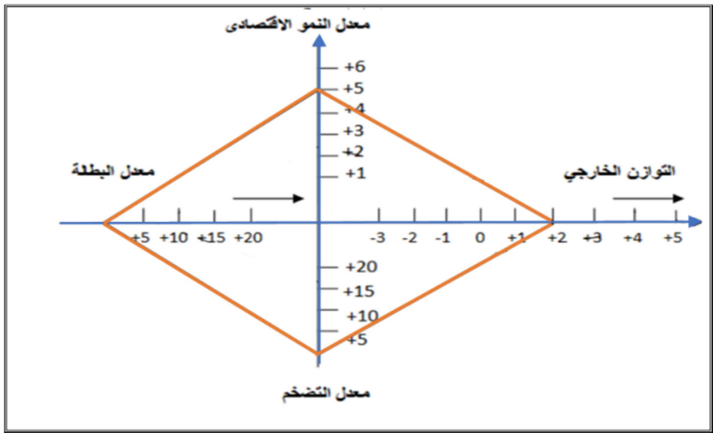
3.2 الاحتياطي النقدي القانوني :

جاء في قانون النقد و القرض في نص المادة 93 أن تلتزم البنوك التجارية بفتح حساب مغلق و خاص لتكوين احتياطي ، حسب التعليمة رقم 19-01 المؤرخة في 14 فيفري 2019 فانه بموجبها تم رفع نسبة الاحتياطي إلى 12% ، لتتجاوز الاحتياطات الإجبارية 1425 مليار دينار جزائري . (إكن، 2022، صفحة 15)

3. أهداف السياسة النقدية: (الأهداف النهائية)

تختلف أهداف السياسة النقدية حسب خصوصيات كل بلد ، في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تستوجب وضع أولويات للأهداف المسطرة ، وقد حدد **Nicholas Kaldor** سنة 1960 م أهداف السياسة النقدية أو ما يعرف بالمربع السحري لكالدور كما يلي :

شكل رقم (01) : الأهداف النهائية للسياسة النقدية – المربع السحري كالدور–



المصدر :آمال علي إبراهيم ، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري ، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا ، (صفحة 130) .

4– النمو الاقتصادي :

- هو تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية التي تقيس المستوى المعيشي . (حواس ، 2021، صفحة 03)
- عرفه **Simon Kuznets** على انه : " هو الارتفاع في نصيب الفرد في الأجل الطويل ، من الناتج ، مما يتيح للاقتصاد القدرة على توفير مجموعة مختلفة من السلع الاقتصادية ، وان ترافق تلك الزيادة في القدرة الإنتاجية تقدما تكنولوجيا وتعديلات التي هو بحاجة إليها . (عادل عبد الرحيم و كامل رشيد ، 2022، صفحة 155)

جدول رقم (01) :تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الاقتصادي	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	83,	14,	1,1
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي	5,1	3,2	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو الاقتصادي	3,8	3,7	3,2	1,3	1,1	1	-5,1	3.85

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (https://databank.albankaldawli.org/)

من الجدول أعلاه ، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد مر بفترات متباينة ، حيث سجل قيما سالبة (-) خلال فترة التسعينات ، قدرت ب -2.1% سنة 1993 ، وهذ راجع لتعطل القطاع الإنتاجي بسبب الظروف الراهنة آنذاك ، في حين سجل سنة 2003 م أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة بمقدار 7.2% ، هذا النمو الذي كان مدعوما بالتحسن الملحوظ في عائدات الجباية البترولية ، ليحقق سنة 2021 م نسبة 3.85% ، بعد مرحلة حرجة نسبيا محليا (التمويل التقليدي ، استنزاف احتياطي الصرف ، ...) ، ودوليا (جائحة كوفيد 19 ، التضخم ، ...) .

5– مفهوم مصداقية السياسة النقدية :

من الناحية التاريخية ، أظهرت الدولة حدودا في إدارة الشؤون النقدية التي غالبا ما أساءت السلطات استخدام السيادة ولم تكن قادرة على التحكم في الديناميكيات الناتجة عن ذلك أو الحفاظ عليها.

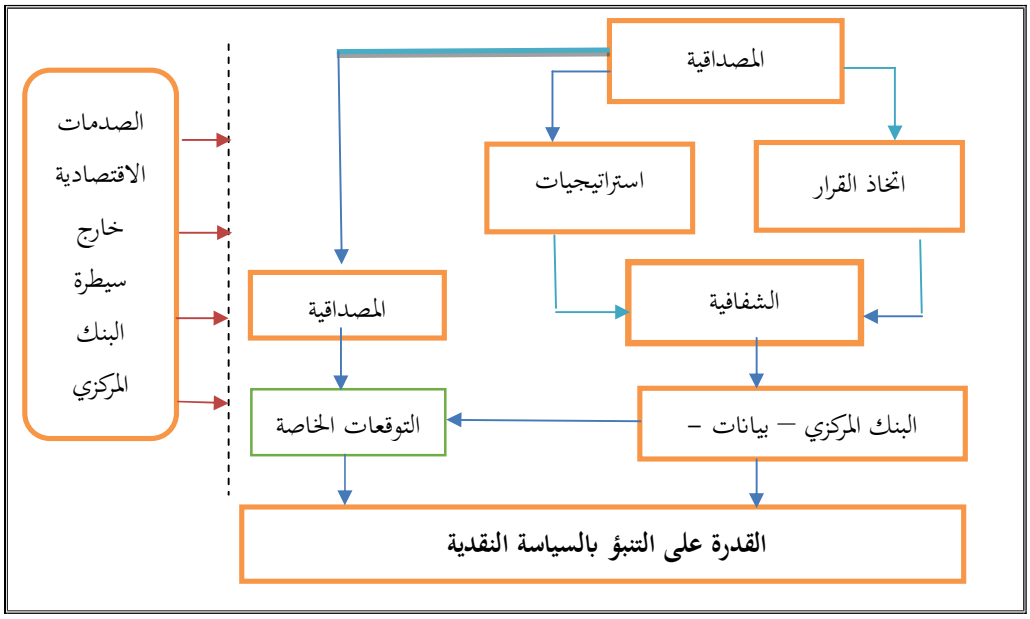
في الثمانينيات ، عندما فرضت مكافحة التضخم نفسها على الدول كعنصر من عناصر القيود الخارجية ، ظهرت فكرة منح استقلالية قوية للغاية للبنك المركزي من أجل ضمان هذا الاستقرار بشكل أفضل وإضفاء المصداقية على السياسات النقدية . (blancheton, 2009, p. 146)، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان السياسة النقدية ذات مصداقية هي تلك التي تتسم بدرجة منخفضة من عدم اليقين التي تحيط بأهداف السياسة النقدية . (perrier & amano, 2000, p. 13)

- يقصد ب**المصداقية:** " درجة الثقة لدى الجمهور في قدرة السلطة النقدية على تحقيق الأهداف المعلنة ، بحيث تساعد المصداقية العالية على إبقاء معدل التضخم قريبا من المعدل المستهدف للتضخم " (perrier و amano، 2000، صفحة 14)
- يرى**Aglietta** (2000) أن: "مصداقية السياسة النقدية هي قدرة البنك المركزي على إقناع وكلائه بأنه سيحقق أهدافه المعلنة ، في حالة استهداف هدف استقرار الأسعار ، مع نيله التقدير لتصميمه الحفاظ على النظام النقدي الذي التزم به في استراتيجياته رغم الانحرافات ، و التي يمكنه من امتصاص الصدمات في أفضل الظروف الممكنة ". (tadadjeu و essiene، 2020، صفحة 05)

6– من القدرة على التنبؤ بالسياسة النقدية إلى المصداقية :

لقد تطرقت مختلف الأدبيات الاقتصادية إلى مفهوم التنبؤ بالسياسة النقدية ، مع بداية التسعينات و بعد ظهور استهداف التضخم – نيوزيلندا أول دولة تتبنى استهداف التضخم سنة 1989 م – تسارع الاهتمام به بشكل كبير، في ظل الانفتاح و الشفافية التي انتهجتها البنوك المركزية ، و هو ما يتبين لنا من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (02): كيف يقودنا التنبؤ بالسياسة النقدية إلى المصداقية ؟ :



المصدر :منشورات البنك المركزي الأوروبي، The predictability of monetary policy ،

العدد 83 . (blattner، 2008، صفحة 10)

من المخطط أعلاه ، يتضح لنا أن مخرجات البنك المركزي تكون في شكلها الرسمي عبارة عن بيانات و التي تتسم بالشفافية ، كونها تسهم في اتخاذ القرارات و صياغة الاستراتيجيات المناسبة ، على الطرف الأخر من هذا للبنك المركزي رؤيته التصورية (توقعات) و التي بناء عليها يتم انتهاج السياسة النقدية المناسبة ، كما أنها تعتبر كمؤشر ثقة لدى الجمهور (عملاء ، مؤسسات ، خبراء ، ...) في حالة تحققها ، و هو ما يعبر عنه بالمصداقية .

7– التضخم كمحدد لمصداقية السياسة النقدية :

يرى **Blinder** (2000) إن مصداقية السياسة النقدية تتحدد من خلال العناصر الثلاث : التضخم السمعة ، الشفافية . فيبني البنك المركزي مصداقيته من خلال كسبه " المعركة " ضد التضخم .

و هو المنحى الذي وافقه عليه كل من **Creel** و**Fayolle** (2000) : فالسلطات النقدية تسعى نحو تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المدى الطويل ، تتماشى ومعدلات التضخم المستهدفة (المتوقعة) ، بحيث يتعين على البنك المركزي الذي يمارس سياسة نقدية ذات مصداقية ، أن يضع أهدافا أو عتبات تضخم مواتية للنمو الاقتصادي . (tadadjeu و essiene، 2020، صفحة 07)

جدول رقم (02) : معدل التضخم المحقق في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	4.95	2.64	0.34	4.22	1.42	4.27	3.96	1.38
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.90	3.25
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.41	7.23

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.albankaldawli.org

جدول رقم (03) : معدل التضخم المستهدف (المتوقع) في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2025 :

السنوات	*2006	*2007	**2008	*2009	*2010	**2011	**2012
معدل التضخم المتوقع	4	4	4	4	3.9	3.9	4.3
السنوات	*2013	*2014	**2015	*2016	*2017	*2018	***2019
معدل التضخم المتوقع	4	3.5	4	4	4	4.3	4.1
السنوات	*2020	*2021	*2022	****2023	****2024	****2025	
معدل التضخم المتوقع	4	4.5	4.05	4.72	4.5	4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

*بيانات مستخرجة من مشروع قانون المالية (للسنوات المحددة)

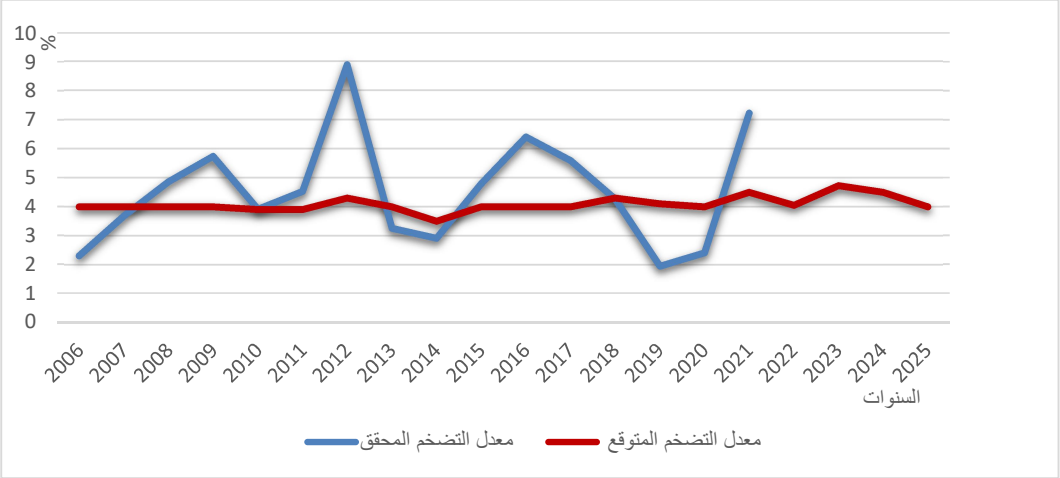
** تصريح وزير المالية الجزائري السيد : كريم جودي (2007 – 2014)

السيد عبد الرحمان بوخالفة (2015– 2016)

*** منشورات صندوق النقد الدولي : آفاق الاقتصاد العالمي ، افريل 2019 م ، ص 166 .

**** بيانات مستخرجة من الموقع الالكتروني : https://www.bloomberg.com/

شكل رقم (03): مقارنة بين معدل التضخم المحقق و معدل التضخم المتوقع في الجزائرخلال الفترة 2006 – 2025 :



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

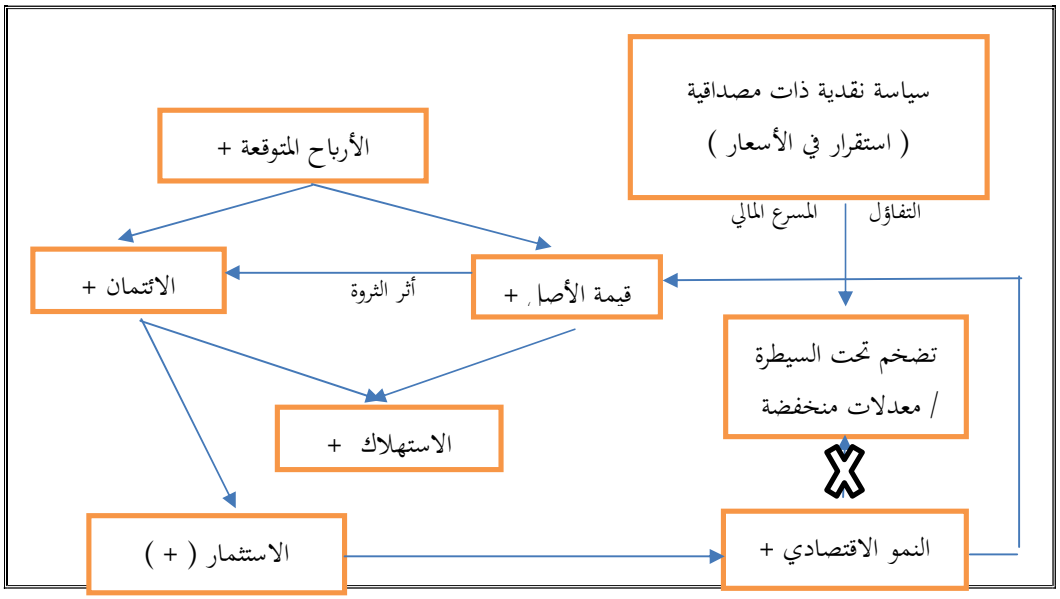
لقد أقر مجلس النقد و القرض هدفا للتضخم في المدى المتوسط عند 03% كهدف نهائي للسياسة النقدية ،وهو ما تبرزه معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة 2006 – 2025 التي تراوح مداها من 3.9% إلى 4.72% ، إلا انه لاحظنا ومن خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم المحققة لا تجسد حقيقة التوقعات ، حيث في سنة 2012 م بلغ مقدار الفجوة بينهما ما نسبته 4.6% ، أي أن المعدل المحقق تجاوز ضعف المعدل المتوقع ! ، وهو ما يضع السياسة النقدية أمام التساؤلات ، وهل هي قادرة على إحقاق نمو اقتصادي ؟

8- المقاربة النظرية لعلاقة مصداقية السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي :

إن السلوك الاقتصادي في المجتمع يتأثر حسب ما تتوقعه المؤسسات و الأفراد من أداء السياسة النقدية مستقبلا ، وهنا تنشأ مشكلة الاتساق الزمني ، فمع افتراض أن التوقعات لدى الأشخاص تبقى ثابتة ، فهنا يعتقد أصحاب القرار أن بإمكانهم تعزيز الناتج الاقتصادي ، بحيث يصبح لديهم حوافز لمتابعة نهج هذه السياسة في ظل توافقها مع التوقعات ومتسقة مع الوقت ، (Mishkin ، 2004، صفحة 488)

يستوعب كل من الأفراد و المؤسسات أن السلطات النقدية يمكنها لاعتبارات قصيرة المدى أن تحيد عن الهدف المعلن ، وبه يصبح بناء المصداقية أصعب من تعزيزها ، فالوكلاء الاقتصاديون ليس بمقدورهم التمييز بين إجراءات البنك المركزي تلك التي تستجيب للصدمات الغير متوقعة من تلك التي تم اتخاذها لهدف قصير الأجل . (Miniaoui & Smida, 2022, p. 212)

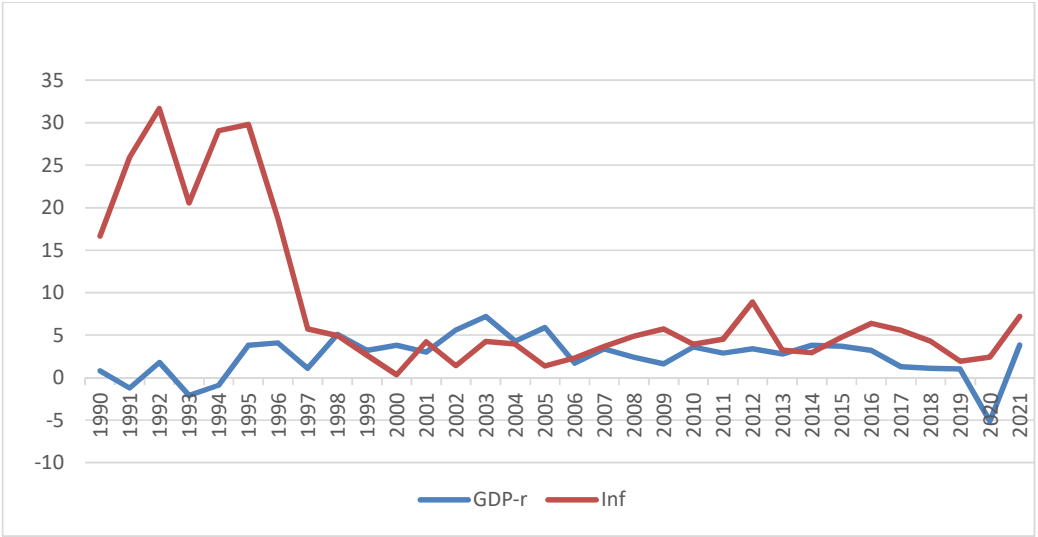
شكل رقم (04) : الربط بين مصداقية السياسة النقدية والنمو الاقتصادي :



المصدر: Nguena Christian، A panel econometrics empirical investigation for selected CEMAC contries (Price stability objectives and economicgrowth) ، econometricsempirical investigation for selected CEMAC contries (Price stability objectives and economic growth، صفحة 08)

وفقا للشكل فانه بين مصداقية السياسة النقدية و النمو الاقتصادي علاقة نظرية غير مباشرة ، فبإتباع السلطات النقدية توجها يقود لاستقرار الأسعار يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الثقة لدى الأشخاص ما يدفع بمختلف مؤشرات الاقتصاد للتحرك بمعدلات موجبة ، فالاستقرار النقدي في ظل معدلات تضخم تحت السيطرة من شانه تعظيم الأرباح المتوقعة ، و منه إلى الزيادة في حجم الائتمان ما ينشط الاستثمار ، و التي يكون كمحصلة لهذه الدورة الاقتصادية تنامي معدلات النمو الاقتصادي .

شكل رقم (05) : تطور معدلات النمو الاقتصادي و التضخم خلال الفترة 1990 – 2021



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excelبالاعتماد على الجدول رقم(1)، والجدول رقم(2).

نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر قد مر بفترات متفاوتة خاصة مع بداية فترة التسعينات حيث اخذ قيما سالبة ،و مع بداية الألفية حققت معدلات النمو الاقتصادي انتعاشا مدفوعة بالطفرة في الإيرادات في ظل تحسن أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية ، هذا النسق الذي لم يعمر طويلا خاصة مع الأزمات العالمية (2008) ، وتهاوي أسعار النفط مقابل الازدياد المضطرد للنفقات العمومية ، كما أن معدل التضخم هو الآخر قد سجلا تذبذبا في قيمه باستثناء مرحلة ما قبل سنة 1996 م ، و التي لامس فيها التضخم نسبة 31.67٪ (1992) .

انه و بملاحظتنا لتطور معدلات النمو الاقتصادي و التضخم معا ، فانه يتبين لنا أن المؤشرين قد تحركا بقيم عكسية فيما بينهما في عديد سنوات الدراسة ، في حين سجل في السنوات الأخرى عدم توافق بين المؤشرين حيث سجل سنة 2020 م معدل التضخم ب 2.41٪ و بالمقابل كان معدل النمو الاقتصادي في حدود -5.1 ٪ .

ثانيا : الدراسة القياسية :

1- متغيرات الدراسة :

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP_T) : كمتغير تابع ، باعتباره أهم المؤشرات للدلالة على النمو الاقتصادي .
- معدل التضخم (INF) : كمتغير مستقل ، و الذي يقيس التغير السنوي في أسعار المستهلكين .

2- دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين :

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار الاستقرارية Dickey-Fuller :

Variables		Level	1st difference
GDP_T	Intercept	Prob = 0.1931 t-statistic = -2.252853 t^t (5%) = -2.963972	Prob =0.0000 t-statistic = - 8.932120 t^t(5%) = - 2.963972
	Trend and Intercept	Prob = 0.0272 t-statistic = - 3.846407 t^t (5%) = - 3.562882	Prob = 0.0000 t-statistic = - 9.039795 t^t (5%) = - 3.568379
	None	Prob = 0.2110 t-statistic = - 1.182999 t^t (5%) = - 1.952473	Prob = 0.0000 t-statistic = - 9.126739 t^t (5%) = - 1.952473
INF	Intercept	Prob = 0.4506 t-statistic = - 1.640513 t^t (5%) = - 2.960411	Prob = 0.0000 t-statistic = - 5.542031 t^t (5%) = - 2.963972
	Trend and Intercept	Prob = 0.6903 t-statistic = - 1.779408 t^t (5%) =- 3.562882	Prob = 0.0004 t-statistic = - 5.591414 t^t (5%) =- 3.568379

	None	Prob = 0.1368 t-statistic = - 1.440890 t^t (5%) = - 1.952066	Prob = 0.0000 t-statistic = - 5.549276 t^t(5%) = - 1.952473

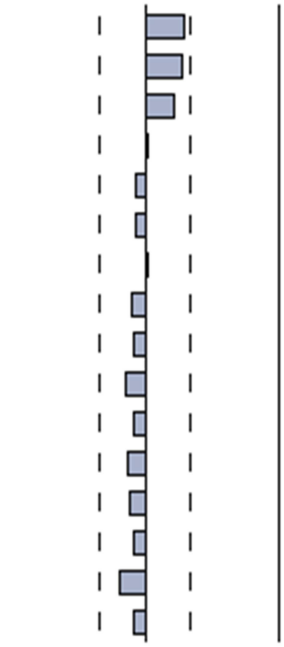
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال البيانات الواردة في الجدول (04) و التي تم فيها الاعتماد على اختبار Dickey-Fuller لجذر الوحدة لكلا المتغيرين (**INF، GDP_T**) ، فقد اتضح لنا أن كلا من المتغيرين مستقرين عند المستوى أو عند الفرق الأول ، و عليه نستخدم منهجيةَ ARDL التي طورها Pesran سنة 2001 التي دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة . (بن عمرة، 2018، صفحة 01)

3– اختبار الارتباط الذاتي :

الشكل رقم (06) : دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للبواقي .

Date: 02/25/23 Time: 22:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 32



	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.309	0.309	3.3436	0.067
2			0.292	0.218	6.4440	0.040
3			0.238	0.116	8.5634	0.036
4			0.023	-0.141	8.5843	0.072
5			-0.066	-0.147	8.7608	0.119
6			-0.076	-0.041	9.0053	0.173
7			0.030	0.163	9.0439	0.250
8			-0.099	-0.070	9.4846	0.303
9			-0.098	-0.115	9.9378	0.356
10			-0.155	-0.175	11.133	0.347
11			-0.085	0.063	11.512	0.401
12			-0.130	0.014	12.426	0.412
13			-0.122	-0.039	13.276	0.427
14			-0.096	-0.123	13.837	0.462
15			-0.192	-0.182	16.185	0.370
16			-0.086	0.051	16.688	0.406

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

كما هو ملاحظ فان كل أعمدة دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تقع ضمن نطاق مجال الثقة ، أي أن بواقي النموذج مستقلة ذاتيا و مستقرة .

4- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

الجدول رقم (09) : اختبار Breusch-Godfrey :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.732699	Prob. F(2,28)	0.4896
Obs*R-squared	1.591450	Prob. Chi-Square(2)	0.4513

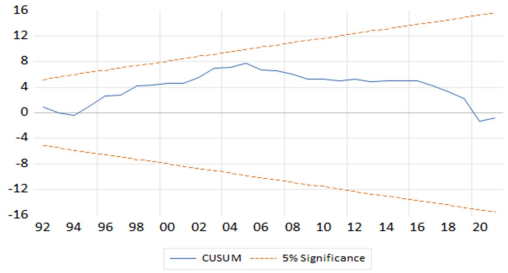
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تظهر نتيجة اختبار Breusch-Godfrey المتسلسل للبواقي على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حتى الدرجة الثانية .

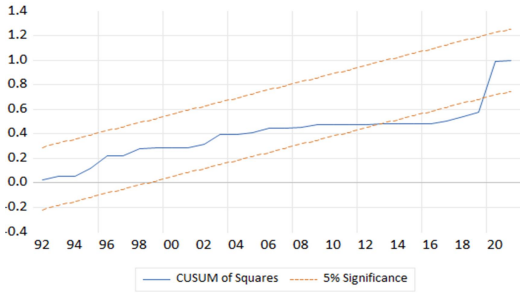
5- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج :

لتحليل ديناميكيات المدى القصير للعلاقات بين مجمع المتغيرات الداخلية ،أي قياس استجابة متغير للصدمات التي تحدث في المتغير الآخر ، حيث يعبر الخطين عن مجال الثقة (95٪) ، في حين يمثل المنحنى الاستجابة النبضية . (بورديم و بوصالح، 2021، صفحة 98)

الشكل رقم (07) : المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل رقم (08) : المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ أن منحنى المجموع التراكمي للبواقي CUSUM يقع داخل حدود المنطقة الحرجة أي عند مستوى معنوية (05٪) ، و هو ما يبين وجود استقرار هيكلي لنموذج ARDL ، أما المجموع التراكمي لمربعات البواقي فانه تجاوز حدود المنطقة الحرجة في 2017 م لكنه سرعان ما عاد و استقر ضمن المنطقة الحرجة ، بناء على هاذين الاختبارين فانه هناك استقرار و انسجام بين نتائج الأمد القصير ونتائج الأمد الطويل .

خاتمة:

سعت السلطات النقدية لتعزيز مصداقيتها و هو ما جعلها تسن سلسلة من الإصلاحات و تفعل جملة ميكانيزمات بغية زيادة وتيرة النمو الاقتصادي المستدام .

لقد وضع مجلس النقد و القرض هدف التضخم في المدى المتوسط عند حدود 03٪ كهدف نهائي للسياسة النقدية ، هذا الهدف الذي يظل بعيدا عن ماهو متحقق ، ما جعل مصداقية السياسة النقدية ذات اثر إيجابي لكنه ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي ، في ظل العقبات التي تحيط بالاقتصاد الوطني و غياب الشفافية .

التوصيات:

- تعزيز استقلالية البنك المركزي ما يمكنه من إقرار السياسات النقدية المناسبة .
- التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية حتى لا يكون تعارض بين أهدافهما .
- متابعة الإصلاحات الهيكلية و القانونية على مستوى القطاع النقدي و المالي.
- إنشاء نظام معلوماتي من شانه إضفاء الشفافية .
- تحسين مناخ الأعمال و كذا مواكبة المؤسسات في ظل الحوكمة الرشيدة لاستدامة النمو الاقتصادي .

قائمة المراجع :

1. blancheton, b. (2009). *Maxi fiches de sciences économiques.* Dunod.

2. cotis, J.-p. (2004). *comprendre la croissance économique.* OECD.

3. Dessey-karl wamba tadadjeu, Patrick-Nelson Daniel essiene ,La crédibilité des politiques monétaires affecte-t-elle la croissance economique en afrique subsaharienne2020*BEAC*

4. Miniaoui, H., & Smida, M. (2022). Crédibilité des autorités monétaires et transparence -Quelle complémentarité dans le cas de la Tunisie ? une contribution au débat. *L'actualité Économique* .

5. Mishkin , f. (2004). *The Economics of money , banking , and financial markets.* pearson Addisonwesley.

6. perrier, p., & amano, r. (2000). crédibilité et politique monétaire. *revue de la banque de canada* , 13.

7. NGUENA?Christien L , Price stability objectives and economic growth :A panel econometrics empirical investigation for selected CEMAC contries2012*MPRA* 08

8. *The predictability of monetary policy* european central bank.2008

9. (s.d.). Récupéré sur https://databank.albankaldawli.org/.

10. إكن ,ل .(2022) .تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)*مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة* .15 ,

11. السامرائي ,ز .ا .*البنوك المركزية والسياسات النقدية* .العراق :اليازوري.

12. الموسوي ,د .م .(2014) .*اسس علم الاقتصاد -الجزء الثاني* .-الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

13. آمال ,ع .ا .(2018) .دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسةالاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري.130 .

14. بغداوي ,ج .,بوكرشاوي ,ب & .,عيسى ,س .(2022) .استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر -مقارنة بين رسم الاهداف و اختيار الادوات .-*مجلة الاقتصاد و المالية* .99 ,

15. بلحرش ,ع & .,كيفاني ,ش .(2022) .تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020.*مجلة دفاتر بوادكس* .345 ,

16. بن عمرة ,ع .ا .(2018) .*خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews 10.* الجزائر :جامعة سطيف.

17. بورديم ,ف .ا & .,بوصالح ,س .(2021) .دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)*المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي* , 98.

18. حواس ,أ .(2021) .*نماذج النمو الاقتصادي* .الجزائر :جامعة بن خلدون تيارت.

19. خليل ,ع .ا .(2014) .*مباديء الاقتصاد النقدي والمصرفي* .الجزائر :ديوان المطبوغات الجامعية.

20. عادل عبد الرحيم ,ه & .,كامل رشيد ,م .(2022) .دور السياسة النقدية وفاعليتها في النمو الاقتصادي 2006 - 2018.*مجلة الادارة و الاقتصاد* .155 ,

21. علي ,د .ا .(2020) .*الاقتصاد النقدي وقائع و نظريات و سياسات* .العراق :دار الفرات .

22. غدير ,ه .(2010) .*السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري* .سوريا :الهيئة العامة السورية للكتاب.